مشروع تعزيز الوصول إلى العدالة الممول من الاتحاد الأوروبي بالشراكة مع وزارة العدل والمنفذ من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إطلاق البرامج الإلكترونية القانونية
بيت المحامي
الجمعة 6 تموز 2012

كلمة السفيرة أنجلينا أيخهورست
رئيسة بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان

للمطابقة عند الإلقاء

معالي وزير العدل شكيب قرطباوي،
حضرة ممثلي البعثات الدبلوماسية،
حضرة الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي روبرت واتكنز،
حضرة السيدات والسادة،

يسرني أن أكون معكم اليوم بحضور عدد كبير من العاملين في السلك القضائي في لبنان لإطلاق البرامج الإلكترونية القانونية في بيت المحامي.

إنّ هذه المبادرة جزء من مشروع ممول من الاتحاد الأوروبي بالشراكة مع وزارة العدل ومن تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يهدف إلى تحسين الوصول إلى العدالة في لبنان عبر تسهيل الوصول إلى المعلومات الإدارية والقانونية، وتعزيز المساعدة القانونية وتطوير القدرات المؤسسية لوزارة العدل في مجال المعلوماتية.

لماذا ندعم الوصول إلى القضاء؟ لأنه أساسي في دولة قانون فضلاً عن كونه شرطاً لازماً لفاعلية سيادة القانون. فالوصول إلى القضاء يسمح لكل شخص بالحصول على اعتراف بحقوقه واحترامها. فمن دون الوصول إلى القضاء، تكون الحقوق المنصوص عليها في القانون نظرية صرف.

إنّ الوصول إلى القضاء يعني قبل كل شيء الوصول إلى القاضي والحق في الحصول على الاستشارة والدفاع والتمثيل. لكنه أيضاً يعني وفق ما جاء في ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي الحق في اللجوء الفعلي إلى المحكمة، والحق في أن تصغي إلى قضية كل شخص بإنصاف وبصورة علنية وضمن مهلة

منطقية محكمة مستقلة وغير منحازة، فضلاً عن الحق في التمكُّن من الحصول على مساعدة قانونية في حال عدم التمتع بإمكانات كافية لهذا الغرض.

لكن الوصول إلى العدالة هو أيضاً الوصول إلى المعلومات القانونية وإتاحتها للجميع. ففي كل نظام قضائي حريص على قيام عدالة أكثر فاعلية، من الضروري أن يتمكن ضامنوه الأساسيون أي القضاة من الحصول على الأدوات التي تجعل نصوص القانون مفهومة وتتيح الوصول إليها عملياً.

لذلك أوكلت وزارة العدل إلى الاتحاد الأوروبي تحديث قاعدة البيانات التي نطلقها اليوم بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

تضع هذه البرامج الإلكترونية القانونية على الإنترنت وفي متناول جميع القضاة في لبنان ومعهد الدروس القضائية مجموع التشريعات والاجتهادات اللبنانية (منذ عام 1940)، فضلاً عن كامل أعداد الجريدة الرسمية (منذ عام 1920) وجميع نماذج الاستمارات الضرورية لإدارة القضاء. وآمل في أن تساهم هذه الأداة في جعل العدالة في لبنان أكثر دقة وفاعلية وسرعة وإنصافاُ.

واسمحوا لي أن ألفت انتباهكم إلى وضعية السجناء في لبنان والتي كانت لي فرصة الاطلاع عليها عن قرب هذا الأسبوع خلال زيارتي لسجن النساء في بعبدا. فمختلف التقارير تشير إلى أن ما بين 60 إلى 70 في المئة من نزلاء السجون هم قيد التوقيف الاحتياطي بانتظار المحاكمة. مما يبرز الجهود الكبيرة التي يتوجب على جميع العاملين في القضاء القيام بها لتسهيل الوصول السريع إلى العدالة للجميع.

آمل في أن تساهم البرامج الإلكترونية القانونية في زيادة سرعة القضاء في لبنان، لاسيما بالنسبة إلى الفئات الضعيفة القابعة في السجون.

وأودّ في النهاية أن أحيّي وأشكر جهود معالي الوزير على دعمه المستمر للتعاون الأوروبي مع السلك القضائي اللبناني.

شكراً.